

وَأَقِمُوا زِينَةَ الْفُسْطَاتِ تَحْسِرُونَ

يُنَادِي اللَّهُ الْعَرْشَ الْجَبَلِ عَلَى كُلِّ رِسَالَةٍ أَنْ تَقُومِي لِحَاجَتِ الْمَاءِ مَنْ كَانَ لَمْ يَسْلَمْ

الرفعة والتكسبيل

في

الخرج والتعديبل

مِنْ سَائِرِ دَوْلَةِ الْبَلَدِ الْحَسَنَةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى خَادِمُ حَسْبِهِ يَدُ ظِلِّهَا الظِّلِيل

وَالطَّلَعُ الْعَبْرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى خَادِمُ حَسْبِهِ يَدُ ظِلِّهَا الظِّلِيل

سَمَاءُ



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







[illegible]





الحاشية على بيان الترتيب في مسألة الخبر المتعلق بالثبوت في الرواية فيكون بالواحد في الرواية دون الشهادة  
وسمى الامام محمد بن ابي الواسع الكندي في قوله عن الاكثرين ونقله ابو عمرو بن الصلاح الصانع عن اكثر من قال  
ابن الصلاح والصحيح الذي اختاره الخطيب غير انه يشترط في الرواية بواحد لان العدد لم يشترط في قبول الخبر  
فلم يشترط في جرحه سواه وتعدله خلاف الشهادة مسالة تقبل تركية كل عدل وجرحه فكذلك ان اوتى محررا  
كان بواحد لا جرح به العاقل في جرحه الفقيه مسالة اذا تعارض خبران جرح والتعديل في لزوم واحد جرحه بغيره لم عدل  
بغيره فقيه ثلثا فقال لا جرحها ان الجرح مقدم مطلقا ولو كان المعدل ان اكثر نقلا الخطيب عن جهمي العلماء وصححه  
ابن الصلاح في كلامه في الدين المزي والاصولي وغيرهما من الاصوليين لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل  
ولان الجرح مقدم على التعديل في الجرح به عن ظاهر حاله الا انه يخبر عن امر ما من خفي عن المعدل وتأنيها ان كان  
عدد المعدل اكثر من تقدم التعديل حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول فان كثرة المعدل ينقوي حاله وقلة  
الجرح ينقص خبره قال الخطيب هذا خطأ حسن قوله لان المعدل من كثرة الوسائل يخبر عن عدم ما خبر  
الجرح من ولو خبر واحد ان كانت شهادة باطلة على نفي وثانها انه يتعارض الجرح والتعديل فلا يخرج احد هاهنا الا  
بموجب حكاه ابن الحاجب كذا الفصل العاقل في شرح الفقيه والسبقي في التدریب غيرهما قلت قد دل على كثير من عمل  
غيره بما لا يتحقق عدلا لمحققين ان الجرح مقدم على التعديل لغيره من التقييد والتفصيل قوله منهم ان الجرح مقدم  
ان جرحه كان في شأنه او كان مقدم على التعديل في شأنه او كان جرحه كان في شأنه او كان في شأنه او كان  
كان تليسا او كان مكملا بل المسألة ان تقدم الجرح على التعديل متقيد بان يكون الجرح مقصرا فان الجرح المبيح غير  
مقبول مطلقا على الدليل الصحيح فلا يمكن ان يتعارض التعديل وان كان مبيحا ولو دل عليه ان الاصوليين يكرهون  
مسألة الجرح المبيح ويرجعون عدم قبول المبيح ويكرهون تعديها او قبولها مسألة تعارض الجرح والتعديل وتقدم الجرح  
على التعديل قد دل على ذلك على ان هذا هو البحث هو الجرح المقصرون غير المصنفين لانه لا يتعارض غير المقبول بالمقبول  
عندنا ولا بالعقل ولشبهه له قول السبقي في التدریب الراوي اذا جرحه فيه اي في الراوي جرح مقصرا والتعديل في الجرح مقصرا  
ولو زاد عدد المعدل هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين انتهى وقول الحافظ ابن حجر في تحفة الافكار قوله قوله  
الخبر الجرح مقدم على التعديل واطلق في ذلك مما ذكره في محلهما لتفصيل وهو انه ان عدد معين من عارضا بسببه كانه  
ان كان غير مقصرا لم يقدر معين تثبت عدله وان صدر من غير عارضا بالاسباب لم يقدر بالاسباب فان خلا من التعديل  
قبل محلهما من السبب المستند في شرحه تحفة الافكار الحسيني باعوان انتقد ههنا مسألة ان الراوي اذا  
اختلف الجرح والتعديل في قدم الجرح وقيل ان كان المعدل اكثر من تقدم التعديل وقيل لا جرح واحد هاهنا امر جهمي ثلث اثبة  
اكثر الحافظ على قبول التعديل بل اكثر السبقي عدم قبول الجرح الا بالاسباب وقيل بانه لا بد من بيان مسددهما والتمسك  
المصنف في كتابه من المسائل التي لا اول ولا ثاني للمسائل من جهة ما يشترط في التعديل بل في الجرح اذا كان مقصرا ليعمل  
من كل ما من الجرح اذا لم يكن مقصرا تقدم التعديل بالتمسك او في النسخ او في شرحه ان لا يفي بغير التعديل المحكم بتقدير الجرح على  
التعديل بل انما قلنا ما اذا تعارض من غير مقصرا تقدم التعديل قاله الحاشية في مقول الشيخ في شرح صحيحه  
عاب علي بن مسلم روايته في صحيحه عن حماد عن ابي عبيد الله عن ابي جهمي عن ابي جهمي عن ابي جهمي عن ابي جهمي  
المحدثان في ذلك وفيه ضعف عند غيره وثقة عندنا في ذلك قال الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما اذا كان الجرح ثلثا  
مقصرا والسبب الا لا تقبل الجرح اذا لم يكن كذا انتهى وتوصل الحافظ ابن حجر في حيلولة سنان الميزان اذا اختلف العلماء



[illegible]

[illegible][illegible]











قال سفيان وقت ذلك علمه ضلعت له الحروف وما بين معينين ان علمه ضلعت مطلقا بل لم يقل لا لاس به وانما اراد به  
ضعفه بالثبت لمسلم الملقب في عمل هذا اجل الامور ومن الاختلاف في كلام ابنة الحمر والفتيل من يثق بهما  
في وقت حرجه في وقت يفتني بلدا مكانه قال اهل الحمر والفتيل بل معينين بل معينين في كل من الدنيا في كل  
الاختلاف للغير في الاجتهاد انتهى ايضا طر حيدر عليه السلام ان كاتبه الى اخيه يحمر المراد بوجه حكمه من بعض  
اهل الحمر والفتيل بل يلزم عليك ان تحضر الاممية فان الامم قد خردت قول بل لا يجلي ان انا تأخذ نقول بل جاز  
اي اود كان ان كان ذلك الجار من الامية او من مشي في علماء الامية ككثير ما بين اهل امريكا من باضا من يقول  
جرحه وجه يحكم وجهه من صوره كثره لا تحق على مهلة فلتا لشرفتها ان يكون تجار في نفسه فلهما  
في كذا يداه في القول جرحه وكذا التمدد له الموقوفة غيرة وهذا كما قال الذهي في ميزانه في ترجمة ابي ابي يحيى  
المكشوف مائل عن ابي الفتح الارزي متروكة قلت لا تترك نقده ونقدنا عمل الحبل في ابو الفتح ليس في الحمر  
كثير في الغاية في الحمر من وجه فاعني وجرح خلقا لنفسه من سفيان اهل النظر فيهم وهو عظيم في وسادة في العمل  
انتهى فتذكر في باب الميراث من الحسن بن الوليد بن محمد بن يزيد الارزي الموهل الحافظ فذكر عن ابي علي الموهل  
والها عن ابي وطيفة جرحه وصفه في كتاب كثير في الحمر والضياء عليه فيه ما خذت قد ثبت منه  
البرمى وجماعة ضعه البرقي في قوله له الغريب عبد الغفار الاكبر ركب اهل الاصل وهو من اهل الفتوى لا في  
شيئا وقال الخطيب حدثنا من اكره ان حافظا لك في علوم الحاد حدث قلت مات سنة اربع وسبعين وثلاث  
مائة انتهى وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة علي بن شبيب الخطيب البصري رحمه الله عن ابي في  
رضي الله عنه لم يفتح اهل هذا القول بل الارزي غير صحيح انتهى ومنه ان يكون الجار من المعتدين في  
فان كان من اهلها من ابوة الجرح في لم يفتح هذا الباب الجرحون المراد بادي جرحه ويطلق عليه كذا  
طالقه عن ابي الفتح هذا الجرح في ثبوت جرحه لا يقبل الا اذا اذناه فيه من يثبت وينظر في  
بها احتوا والانساني فابن معين والقطان ويحيى القطان و ابن حبان وغيرهم فاهمهم في جرحه بالاسرار في الحمر  
التعدي فيه فليثبت العاقل في امره الذي يفرق واجرحه وليتركه في قال الذهي في ميزانه في ترجمة سفيان  
بن عيينة يحيى بن سعيد القطان عنه في الرجال انتهى وقال ايضا في ترجمة حسين بن سلمان في حديث يحيى  
القطان مع عنه عن سعيد انتهى وقال ايضا في ترجمة سويد بن جرحه الكلي بعد نقل توشحه عن ابن معين وغيره  
ابن حبان فامروا واحدا فقال كان قلب الامان وضعه على اسانيد الصحبة للثبوت الواجبة انتهى وقال  
ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة الحارث بن عبد الله الجرح في الاور حديث الحارث في السنن كارتدنا  
مع تصنف في الرجال بقدر صحيحه وقوي امره انتهى وقال الذهي في ميزانه في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن  
واما ابن حبان فانه تقعع كعادته فقال فيه يروي عن الضعفاء واشيا مؤيد لهما عن ائمة كذا في احوال  
فلا يحيى حديث الامام جرحه رواية لكل حال انتهى وقال ابن حجر في التعليل المسند في الازب عن مسند احمد بن حنبل  
دعا جرحه المقتضى حتى كانه لا يدرى ما جرحه من راسه انتهى وفيه كذا في الذهي في ترجمة الفخر بن سعيد بن زيد وقال  
الفتاوى السنية في شفا السقام اما قول ابن حبان في التعليل انما طاعتا فهو مثل قول الدارقطني  
الا انه باق في ذلك انتهى وقال الذهي في ميزانه في ترجمة محمد بن الفضل السدي وعازم في غير الجرحي جرحه ك  
توشحه فلا يصح ان لا تحفظي قلت هذا هو حافظ العمري الذي لو رأت به لانسى مثله وان هذا القول من قول ابن حبان







[illegible]

[illegible][illegible]

والصيام وسائر الفرائض فيكون هذه كلها لحدائق على عاتقها كفاروا ما المرجحة الذين يقولون لا يتولى المومنين  
والذين لا يتوبوا منهم شيء ولا المحدثين على ما نصحه بسبب عدم علمهم قوام المرجحة الذين يقولون نرجس امرئ لو من الله  
فلانهم صوموا ولا كفاروا لانهم صوموا بسبب قلة ما هم فيه من التوبة والحق في **في شرح** المرجحة الذين يقولون  
يشتبهون من ملاب المحدثين ان صاحب الكبيرة يدان التوبة فحذر من ان يكونوا عاشر على الايمان اما قد صدقوا في قولهم  
بان ان تكون الكبيرة واحدة او كثيرة وقاعدة على المطاع او غير ذلك او يدينها او يدينها وتجاوزا عدم القطع بالاعتقاد تفويض الامر  
الى الله فيقران شواهد على عدم جوازها على احوالها على ما نصحه الله في عدم جرم ما بالاعتقاد الخشب وبذلك  
لا يستبعد جعل ابي حنيفة وغيره من المرجحة استثنى في **في شرح** الفتحة الكبارى المسمى بالمتبرع الاظهر على انقراض المسكن  
نقل علما ان القرطبي ذكر ان صاحب حنفية كان يسمى مرجحا لتأخيره امر صاحب الكبيرة الى مستقبله الله ولا رجاء ان يخل  
المتوب وفي التمهيد لا يفي شكوك السامعي في المرجحة على نوعين مرجحة موحدة وهم اصحاب ديني صلى الله عليه وسلم مرجحة  
ملعونه وهم الذين يقولون بان العصية لا تقطع والاعاصي لا يعاقب ثم في عن عثمان بن ابي ليلى في حديثه قال  
ان مرجحة فاجاهه بان المرجحة على جوارحه ملعونة وانه يرى منهم مرجحة موحدة وانا منهم وكنت يمدحون لانهم  
كانوا كذلك الا ترى ان قول عيسى قل ان تعد بهم فانه مراد بان تقصر بهما وان كانت العز المصاحبة انتهى **في شرح**  
الملك في الفصل السابع والعشرين من كتابه المختار الحسن ان في هذا قد نفا ان قد جمعا عتادهم اما اهل حنفية من المرجحة  
وليس هذا الحكم على حقيقة مما لا يقلل شأرا للموافقة كان الحسن المرحى بنقل الارجاء عن ابي حنيفة وبعده من  
المرجحة وهو الفراء عليه قصده عثمان بن سعيد عليه بفسننه هذا الامام الحليلي واما ثانيا فقد قال الامام  
ان المعتزلة كانوا في اصل الاكل من مخالفتهم في القدر مرجحيا او لا نعم لما قال الايمان لا يزيد ولا ينقص فمن بالارجاء  
يتأخر اهل عن الايمان انتهى **في خلاصة** المرام في هذا المقام ان الارجاء قد يطلق على حال السنة والجماع عن صاحب  
المعتزلة الشريطين بلطخ الزاري لصاحب الكبيرة وقد يطلق على الكلمة القائلين بان الاحمال ليست بدخلة في الايمان  
وبعد ان الزيادة غير النقصان وهو من حسب ابي حنيفة واتباعه من جانب الحديثين القائلين بالزيادة والنقصان  
وبذلك حال الاعمال لا الايمان وهذا النزاع وان كان نظريا لا حقيقة المحققين من الاولين والاخرين لكنه لما حال الى  
اليسر كلام الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين ادى ذلك الى ان أطلقوا لارجاء على مخالفتهم وشيئا بل الصلح  
وهو ليس بطرف في الحقيقة على ما يتجلى على صورة الشريعة واذا انتقدت هذه على حقيقة ما طرحه فاعرف  
انه لا تتبني المبادىء نظرا في تحمل احد ما يمتد النقاد وان كان من اجلة الحديثين في حق احد من الروايات ان من المرجحين  
باطلاق القول بكونهم ممن روت الصلاة ووجه بلهجة الاعتقاد بل الواجب المنقصر المحكم بما يظهر الوجه المرجح  
نقصان ذلك في حقه حاله ومقتلته على من مراد جارح بالارجاء ما هو خذلا فلا بأس بالحكم بكونه دافعا لا فلا  
يفصل ان يكون من طلاق ذلك انقضى على ذلك الرواية معتدلة ومما خذ ذلك الجارح او عطل على اشتهاه من حيث  
وقوعه على الرواية فمقتضى ان يكون الرواية من لا يقبل بزيادة الايمان ونقصانه لا بد من اهل في حقيقة طلق  
عليها جارح الحديث الارجاء عتبا لاهل طرقتهم فكلهم لما ذكرنا في بيان المدان لا يتجر العتق في ترجيح  
عمر بن الحسن ثانيا الى حنفية نقل ابن عدس فيها معنى تاريخي سمعت يحيى بن آدم يقول كان شريك لا يجزئها  
مرجحة فشهد عنه عده يحيى بن الحسن في شهادته فليل لم يذ ذلك فقال لا اجيز شهادة من يقبل الصلوة ليست  
من الايمان انتهى فان هذا هو جرحه انه اطلق على عمل الارجاء كونه لا يرى الصلوة جزء من حقيقة الايمان



وقد اختلفوا في ان هذا ليس بصلوات وطهارة وكذا قول الامامي في بيانه في ترجمة مسير بن كدام بعد ذكره في اقلية لا يحسن  
السلطان كان من المرحبة مسير بن محمد بن سليمان والعمان وعمر بن محمد وعبد العزيز بن ابي مراد وابومعوية وعمر بن  
خزيمة بن جارية ثلث الاربعة من هب اهل من اجله العلماء لا ينبغي القائل على ان قالوا انهم في قول الامامي بن  
في المال والفضل في آخره بن المرحبة بن الحسن بن علي بن ابي طالب وعبد بن جريد وطاهر بن  
عمر بن محمد وصاحب بن هذرا ومقاتل بن سليمان بن محمد بن ابي سليمان وابوصيفة وابو يوسف ومجمل بن الحسن وقدير  
بن جعفر وهو لا كما هو في بعض النسخ بل هو في اصحاب الكبار ولا يحسن كما قيل في احوالها في احوالها  
والقدرة في النسخ فان كان قد شئت بعين الشبهة لصاحب الاستقصاء وعيل بن قول السلطان المذكور في الميزان في ان اهل  
من المرحبة لم يعلموا قول مراد ومثل بن عبد حماد في سنة وقد عد السلطان في هو بن جريد اخرا باصفية من اصفية  
فأكثر من يد يد هذا القول في المرحبة في هذا المرحبة في اهل المرحبة في ترجمة عبد الرحمن بن ابي جهم  
من حيدرا وما ذكره لولا ذكره في اهل السلطان بن مكي وما حصره قال ذكره سامي الضيف من اهل المرحبة الذين يقيمون  
عليها على هتان الاعلى في عمان بن ثابت وشعبة بن الحجاج وعبد الرزاق وعبد الله بن موسى بن عبد الرحمن بن ابي جهم  
اشترى وبالجمل في اهل السلطان في هذا غير مقبول فان باصفية ليس من الضيفه باقافا اخر اثنين فكذلك قوله السابق  
غير مقبول عند اهل الضيفه بل يريب فيه نا فعله رجب اعلم في ذكره كحسب الاضافه غوث الاضافه ليس  
الصورية الصافية من السلطنة القادره مولا الناصر محمد بن عبد القادر لجيلان دام من دخل في سلطنة  
محب طاب الفضل الرحمان في فصل من فصل كتابه غلبة الطالبيين عند ذكره في هذه الاامة فاعلم ان هذه  
قوة عشرة في السنة والجماعة والتمرد والفرقة والضيفه والمطر والفرقة والضيفه والمطر والفرقة والضيفه والمطر  
الفرقة في اهل كل فرقة وفيهم ما اختلفت مقالاتها وقال عند ذكر المرحبة في المرحبة في المرحبة في المرحبة في المرحبة  
وا الصالحين والفرقة والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه  
اشترى في اهل كل فرقة ومن نسبت اليه في اهل اهل الضيفه فيهم ما اختلفت مقالاتها في حقيقه الفهمان بن ثابت بن هذرا  
الامان هو المرحبة ولا قرار بالله برسول الله وبما جاء من بعده من اهل المرحبة في كتابا في المرحبة في المرحبة  
فصل كما ذكره في اهل الضيفه في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
جمع من الضيفه فطعن به الرأيا على انهم في ضيفه ومنهم من اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
كثير من اهل السنة ممن له تعصب واكثر من ضيفه ظاهر باي حقيقه ومقلده فواردوا في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
معاهم ومثاليه اهل المرحبة ولا يحسن في ضيفه فوطر حقيقه المرحبة انما العجب من هؤلاء الذين هم من اهل السنة  
على سلف الصحابة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
ويدهون انهم من ضيفه في كتابا في اهل المرحبة ومع ذلك يطعنون على اول هذه الاامة وصد الاامة من دون  
بصيرة وبصيرة وقال طالع في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
من مثل هذا الضيفه الجليل والفرقة والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه والضيفه  
تناذى على اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
كتل ضيفه في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة  
وصدوا هم من مثل هذا الضيفه الذي هو سيد الطائفة اهل الضيفه لبيد في اهل المرحبة في اهل المرحبة في اهل المرحبة

[illegible][illegible]



الشبهة ومنهم الذين يوجبون المراجعة فالمراد بالتحقيق هنا هو التحقيق للمرجع الذي ينبغي ان ياخذ فيه في الموضع  
فيكون في التحقيق بل هو القبول فيها المراجعة الخاصة وهذا الجواب وان كان صحيحا من الاجابة السابقة ولكن  
لا يخلص من الخطأ فانه قد ثبت ان المراجعة انما هي للمرجع وان المراجعة اصل من مخرج المراجعة ومقتضى الجواب والتحقيق  
اصل ومن مخرج المراجعة ومنهم من قال ان لفظ الحقيقة عند ذكر مخرج المراجعة هو حقيقة ما هو او ما هو من حيث الحقيقة  
موضوع الغشائية فان اتصالها بالواقع ذكرها الغشائية من مخرج المراجعة لكونها الحقيقة والغشائية خالية عن ذكر  
الغشائية وفيه ايضا تضاد ظاهر فان مجرد احتمال التصحيح من الكتاب من غير تحققه من عند ارباب التصحيح  
فهم ان التفسير الحقيقي هو الذي ياتي عن هذا الاحتمال ان يثبت من ان ذلك ايضا التصحيح وقهر من انكته للتحقق  
وهو احتمال على احتمال في الحقيقة لكان ومعه من قال ان المراد هنا بالحقيقة الحقيقة القائمة بان الايمان هو العلم  
بالله وحده ونحو ذلك من خرافات المراجعة الخاصة وتوضيحه على ما في الرسالة المجتزة ان الغشائية عين اهل السنة سواء  
كان حنفيا او شافعا او حنبليا او ماليكيا وبين المراجعة اتصالها بالنسبة اليها في كل النسبة بين الحقيقة بمعنى المتأهين  
له اصلا في مخرجها من اهل السنة عموم ومعه من مطلقا فكل حنفي من اهل السنة وليس ان كل اهل السنة حنفي بل السنة  
بين الحقيقة بمعنى مقابلة في المخرج فقط وهذا المعنى اعلم من الاول وبين اهل السنة عموم ومعه من من وجه هو ان  
الاختلاف من يكمن حنفيا او لا يكون من اهل السنة كالمراجعة الحنفية والمعتزلة الحنفية ومن يكون من اهل السنة ويكون  
شافعا مثلا وما دونهما في الاحتجاج من يكون موافقا لابي حنيفة في المخرج والعقيدة اذا عرفت هذا فنقول مقابلة العينة  
ان الحقيقة التي بين مخرج من المراجعة الغشائية اصحابها بوجوه التي بين يقولون ان الايمان هو الحقيقة ولا خلاف والله  
ورسوله وهذا لا يثبت ان اهل السنة يمكن ان يكونوا من اهل السنة لما عرفت سابقا ان غشائية الكون كان يمكن لهجه  
الغشائية عن ابي حنيفة ومن لا نفسه من المراجعة فظهر ان النظم على الحقيقة او ابي حنيفة باستناد عبارة الحقيقة لا يضر  
الا من لدن عناية ظاهره وعينه وافرقة في نظرهم من قال الله في حقهم تصحيحا لظاهري الشفاة فخر الله على قلوبهم  
وعلى فهمهم على انصارهم فشاورة فلا هيبة بغيرهم قد هم قال لهم وان افضى الى التفتيل لكنه لم يخل عن تصحيح  
مطوره كما حفظ هذا التفتيل فانه من خواص هذا السفر الجليل والكلام وان افضى الى التفتيل بل لكنه لم يخل عن تصحيح  
ايضا قال تعالى في حق احد من الرماة في نظر اهل علم انهم عدل ولا كذلك عند غيرهم قال الله في حقهم  
في ترجمة عدل الله بن داود الواسطي قال الغاري في لفظ لا يقول هذا الا بين يديه من غلبه النبي وقال ليطاني ترجمته  
الغاري في كتابه سيدنا علام النبلاء قال بذكر من منزهة ابا عبد الله الغاري يقول ارجح اني الله ولا يجاسيني  
ان اعقبت احدا قلت صدق رحمه الله ومن نظري كلامه في كلامه في التفتيل والفتيل في الكلام في ان الناس اشرار  
فمن يصفه فانه اكرم ما يقال منك الله حيث سكت عن غير نظر في حق هذا وتقول فلا كتاب او ان يظهر احداث  
حتى ان قالوا قلت فلا ان حديثه يظهر من مخرجهم ولا وهذا حتى قوله لا يجاسيني الله اني اعقبت احلا هذا هو  
والله اعلم الغيوب وقال الغاري في شرح الفقيه في نظر فلا ان سكت عن حداثا ان الغشائية يقولها الغاري فيمن  
حدثوا من النبي ايقاظ كثيرا ما يخل في غير مخرج اهل الشان الجرح المنقول عن التفتيل بان كذا ياب عليه وقد  
عليه العلم اني كنت من المراجعين على وجهه قوله لا يجاسيني عليه وعلى قياسه في الكلام في الفتاوى ان كذا في حق  
الكل عند النقل في ترجمته لكونه عند التفتيل عليه في ترجمته على المند في من مخرجه حديث قال هذا ابو عبد الله الغاري وناهيك  
بوقد نحن محمد بن علي بن المند في ما استقصرت نفسي بدين يدي احد من العلماء الذين يدي بن المند



كذا يدعيه ابن صاعد وكذا لا يسمع كلام ابن خزيمة في شأن هؤلاء بل يسمع عدلوه بنية فقلت في كلام القرآن لبعضهم  
 لعن الله النبي وقال الذي في ترجمته عفا الصغار من هذا كلام النظم ولا القرآن ينبغي ان يقال وبما في فيه  
 انتهى وقال في ترجمته ان الزناد عدل الله بن ذكوان قال ربيعة لم يلبس ثوبه ولا رضى الفت لا يسمع قول ربيعة في  
 ما ذكره ابنه عدلوه ظاهر انتهى وقال في ترجمته محمد بن يحيى بن عبد الله للمعتمد بن مندة الكوفي  
 اذ دع الحافظ بن يحيى في ترجمته لهما من الحصة وقال منه واحده فلم يثبت انهما من اعطاء الحصة  
 الله العظمى لفلان ابن مندة ايضا من بني يعمر واسم النبي وقال في ترجمته الحافظ بن يحيى من بني عبد الله الكوفي  
 كلام ابن مندة في بني يعمر فغيره لا يحكيه ولا اقول قول كل منهما في الآخر بل هما عندى مقيدان لا اعلم لهما ذنب  
 اكبر من انهما الموصوفات سالكتين عفا قرأت بخط يوسف بن احمد الشاذلي الحافظ رأت بخط ابن طاهر الخزازي  
 يقول لعن الله عيينة بن يعمر يحكيه في بني عبد الله بن مندة وقد رجع الناس على ما منتهى كلام القرآن لعنهم  
 في بعض الايام لا سيما اذا امر الله بالعدل عيب او غصب ما ينقض ما لا من عصمه الله وما عيت ان عصرا  
 من الاغصان سلوا هذه من ذلك سوا الا نباء والصلح بيني لم يثبت له من ذلك كرايين انتهى وفي فتح المليك  
 لكن قد عذر بن عبد الله في جامعها بابا لكلام القرآن المتأخر بن بعضه في بعض راي ان اهل العلم لا يقبل ترجمتهم  
 الا ببيان او حكاية انهم في ذلك عدلوه في عدم القبول انتهى وفي طبقات انما قصده للتأخر السبكي  
 يلحق لك ايها المسترشد ان تسلك سبيل الاربعة مع الاربعة المأثرين وان لا تنس في كلام بعضهم في بعض الا اذا في يدك  
 واحده فمران قدرت على التاويل وتحسين النظم فدونك والا فادع صلي عاصري بنهم فانك لم تخلق لاهلنا فاشقل  
 بما يعينك ودع ما يعينك ولا تبال طالما لم يعلم ببلد لا حتى يتجاوز بين المأثرين واما ما شرابك ان نصفي الخلف  
 بين في حيفة وسهران في التوقي او بين ما في بين في ثوب او بين احمد والحارث الحاسبي وهلم جرا في زمان العرب  
 عبد السلام وانتم ابن الصالحين اذا اشتد بذا في هذه الحلة فاقوم ايضا علام ولا قولهم حيا ووسما  
 لم يسمعوا فيهم فليس لنا الا ان ذكر في عنهم والسكت عاصري بنهم كما تفعل فيما عاصري بنهم العاصم انتهى وفيه ايضا  
 ان كل الحذر ان فقه حارث فاعذرهم بطرح مقدم على النقد بل على خلافه بل الصواب ان من ثبتت امامته وعلوه  
 ولقوله اذ هو ودرج حارث كانت هذا في بيته حادثة على سبب جه من تعصب بل يحيى او غير لم يثبت في اسم منتهى  
 وفيه ايضا قد مر في ان الحارث لا يقبل منه الجرح وان غيره في حق من قبل طاعة على صاحب ما قد مر في  
 حامييه ومزكره على حارثية فاكنت هذا في بيته في شهر القفل بان مثله من تعصب بل يحيى او غير لم يثبت في اسم منتهى  
 بن النظم وغير ذلك ومنه لا يثبت لكلامه في غيره في بيته حادثة على سبب جه من تعصب بل يحيى او غير لم يثبت في اسم منتهى  
 انما هو في النسخ في احمد بن صالح وغيره ولو اطلقنا فقد سبوا حارث لما سلم لنا احدا من الاربعة اذا من امام او فقل  
 فيه طاعته وهاك في هارث انتهى وفي الخبرات المحسنان فمن قبل ليعان كان من غير المكن الفصل التاسع والثلاثون  
 في من مثل الخطيب في تاريخه عن القاضيين في اقلية لم يقصد بذلك الا جمعة ما قبل في الرجل على عدلوه في  
 ولم يقصد بل في ذلك ما به ولا حصر من ذلك بل ما في كلام المادحين والكتوف ومن قبل ما في قوله عقبه بن بكر  
 كلام القاضيين فيهم وما يدل على ذلك ايضا ان الاسانيد التي ذكرها القاضيون لا يخلو عنها من متكلميهم ولا يحكيه  
 ولا يحكيه ايضا عاصري بن يعمر في مثل ذلك فليكن اماما من امة المسلمين في فرض صحة ما ذكره الخطيب من القاضيين  
 عن فاكه لا يمد به فانه ان كان من غير القرآن الامام فهو مقادير ما قاله او كتبه عدلوه او من اقواله فذلك له امر ان قول



مسئله

چہ می فرمایند علمای دین مفتیان شرع متین

بنی که بعد ادا می نماز کرده بشود چنانکه حصول ایامیه و یا رست اذا عادیست قولیه  
بدانکه مخفها این را مستحسن بنویسد و ادا عادیست در مطلق رفع برین و زعا بنیز  
وارد اند لیکن برین خصوص هم حدیثی که در کتابیه مینویسد و توجروا  
هو المصوب



درین خصوص نیز حدیثی وارد است چنانچه حافظ ابوبکر محمد بن محمد بن اسحق بر این سنی در کتاب عمل الیوم و الیلۃ  
می نویسد حدیثی از احمد بن الحسن حدیثها صحیح یعقوب بن خالد بن قریب نبایسی حدیثا عبد الله بن عمر بن  
عبد الرحمن القرطبی عن خصیف عن انس عن النبی صلی الله علیه و علی آله و سلم قال قال ما من عبد بسط کفیه فی  
کل صلیة ثم یقول اللهم العنی و آله ابراهیم و اسحق و یعقوب و آله جبریل و میکائیل و اسرافیل شدت ان تستجیب  
دعوائی فان مضطرب و تعصمی فی حیاتی فان بدلت و تنالنی برحمتک فان ذنب و تنقی هی الفطر فی محسن الا  
کان حقاً علی الله عز و جل ان لا یردد به خالقین اگر گفته شود که در سنی روایت عبد الغزیز بن عبد الرحمن بن شاذان  
میگوید است چنانچه در میزان الاعتدال غیر و صرح است گفته خواهد شد که جمیع ضعیفین بزمی الثبات انتخاب کنی هست  
چنانچه بنی همام در فتح القدر در کتاب چنانچه می نویسد و الا انتخاب بقیة با الصیف شیر الوجودی و احتیاج و الله اعلم  
حرره الراسی عقیقه به الاقوی و الطسنت محمد عبد الحی تحاریر عن غنیه العلی و النضی

سیا محمد خاں پیر حسین

ابوالحسنات محمدی عید

حسینا حفیظہ احمد

[illegible]

سید شمس الدین حسینی

سید محمد زین العابدین

حسبنا - خیر فی الدنیا

محمد علی بابا

سید احمد حسن







